

دعونا أولاً نلخص النقاش المتعلق بالمكانة التحليلية التي يمكن أن تعزى إلى "الاضطرابات" التي يسببها المراقب بالضرورة. إن التجديد الأخير للتقليد الإثنوغرافي الفرنسي، تعهد باستخدام هذه الاضطرابات ليس كعوائق أمام الوضوح ولكن كأدوات للمعرفة، إلى حد ما على النموذج التجريبي. كما يلخص أوليفيه شوارتز، «إن تأثيرات حالة التحقيق، بعيداً عن كونها مجرد آثار، يمكن أن تؤدي بشكل غير مباشر إلى خصائص مميزة لعمل المجموعة المدروسة. يمكننا أن نفترض أنهم سيظهرون على أنهم "كاشفون" للمنطق الاجتماعي الداخلي، ولو فقط لأن الاضطرابات أو الأحداث الناجمة عن اندفاع الراصد تقول بالضرورة شيئاً عن النظام الذي تزعجه». فإن عالم الاجتماع الميداني ليس محكوماً عليه بتحليل المصنوعات التي أنتجها توغله فقط: من ناحية، بسبب التحييد النسبي الناتج إما عن وجوده طويل الأمد، أو حتى عن تعايشه "غير المهم" مع المستجيبين قبل البدء الرسمي بالتحقيق؛ لأن القيود المؤسسية وحالات الطوارئ المادية والمنطق الاقتصادي التي تلقي بثقلها على معظم البيئات غالباً ما تكون أقوى بكثير، من الاضطراب الناجم عن وصول المراقب، يقول هوارد بيكر عن أحد المشاركين، وهو طالب جامعي كان يرافقه إلى الفصل، بدأ الغش أمامه: "لقد كان محرراً عندما رأيت ذلك، بسبب عواقب الفشل كان الامتحان (كان ذلك في وقت حيث كان الفشل الأكاديمي قد يؤدي إلى إرساله إلى الخدمة العسكرية والمخاطرة بالقتل في القتال) أسوأ بكثير من رأيي الذي كان من المحتمل أن يكون منخفضاً فيما يتعلق به. تجدر الإشارة إلى أنه في مكان العمل، فإن الكشف عن مكانة المراقب لزملائه، من قبل عالم الاجتماع المقنع غالباً ما يتبين أنه ليس حدثاً للأشخاص الذين تمت مراقبتهم. انتقائية يتم الكشف عنها للموظفين ولكنها مخفية عن الإدارة)، ويمكن أن تساهم في التكامل في الميدان وتسهيل جمع المعلومات. الوهم "السطحي" والوهم "القانوني". والأهم بلا شك أن هناك خطراً مزدوجاً ينتظر المراقبة عندما يقتصر على "مشهد اجتماعي" أو مكان معين (مستشفى، مصنع) دون متابعة الجهات الفاعلة خارج هذه الجهات أو دون التشكيك في مكانتها. ذلك الذي يتكون من اختزال وجود الفاعلين في المكان المدروس، أو حتى الادعاء باستنتاجه منه ("المركزية السطحية")؛